جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508

Volume 12, Issue 1, March 2026

الإصدار الثاني عشر، العدد الأول، مارس 2026

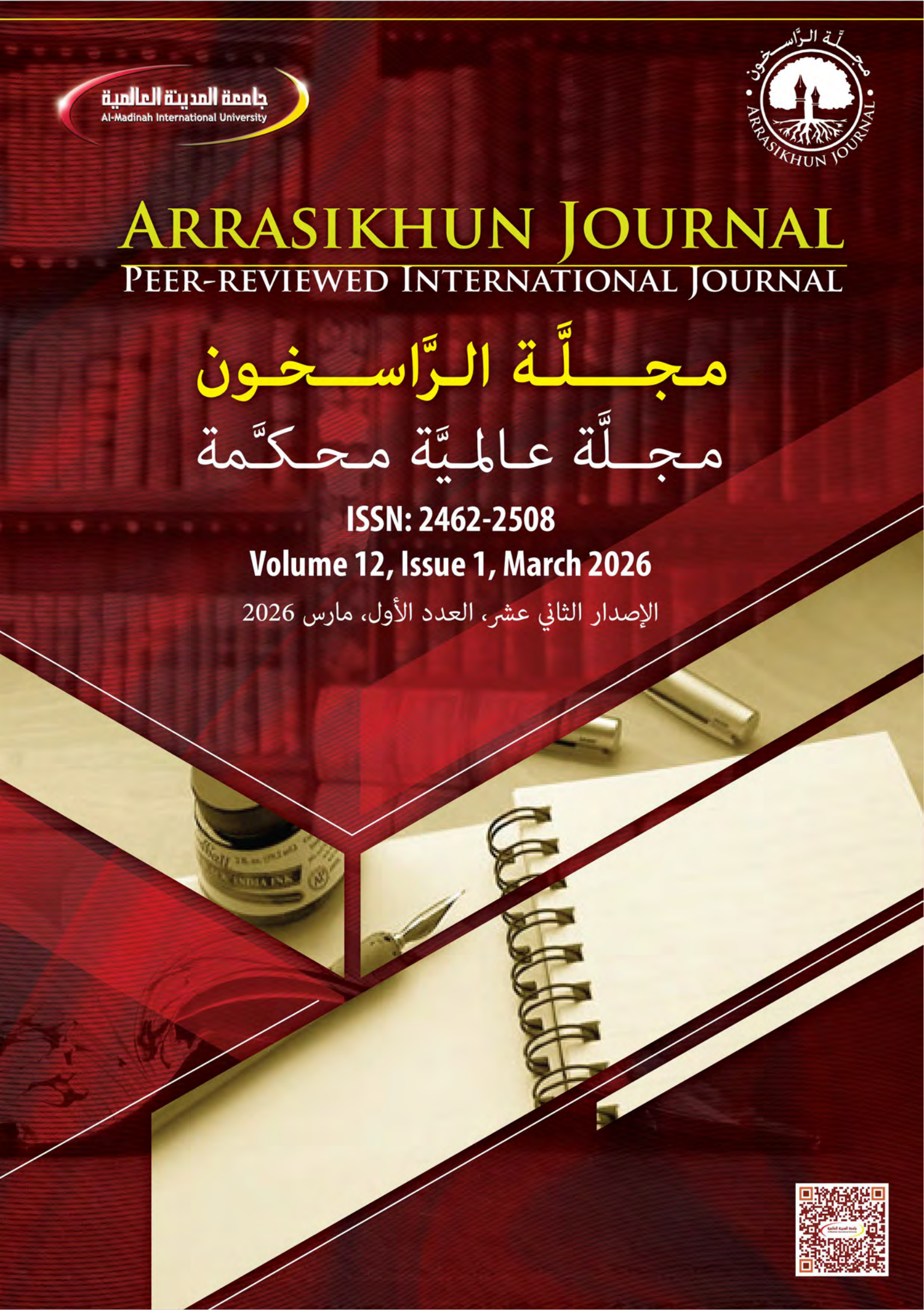

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار الثاني عشر، العدد الأول، مارس 2026

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1. منهج الشيخ محمد علي طه الدرة (المتوفى 1428هـ) في التفسير بالمأثور	30_1
2. الإجماع في تفسير القرآن الكريم عند الإمام العز بن عبد السلام من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم	58_31
3. نماذج من تحريرا الإمام ابن عامر الدمشقي رحمه الله من طريق طيبة النشر بداية من الأصول حتى آخر فرش الأنعام	92_59
4. البيع الإلكتروني بعد نداء الجمعة دراسة فقهية مقارنة	105_93
5. المنهج المقاصدي في معالجة النوازل: دراسة تأصيلية في الضوابط والاعتبارات	128_106
6. التدابير الوقائية لبقاء الروابط بين أفراد المجتمع وحمايته من الفتن من خلال سورة النور	147_129
7. منهج الصحابة في الرد على المخالف في مسائل الفروع ـ دراسة دعوية	169_148
8. منهج السلف في شروط الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر وآدابه	208_170

ثانياً: الدراسات اللغوية

البحث	صفحة
9. المفعول به المتكرر في الحزب السابع والخمسين دراسة نحوية دلالية	227_209
10. تداولية الأفعال الكلامية في القصص القرآني: قصتا إبراهيم ويوسف أنموذجا	250_228
11. دور الإعراب في توضيح المعنى في اللغة العربية	266_251
12. سيميائية اللون في دهشة القص: مقاربة دلالية سردية	293_267

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

نائب مدير هيئة التحرير أول: الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد الفتاح عبد القوي

نائب مدير هيئة التحرير ثانٍ: الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الكريم أحمد مغاوري

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم محمد أحمد البيومي
- الأستاذ المساعد الدكتورة/ أماني عطية السيد علي القطري
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الكريم
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد الفتاح عبد القوي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد محمد سالم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الكريم أحمد مغاورى محمد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله رمضان خلف مرسي
- الأستاذ المساعد الدكتورة/ عفاف عبده حداد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات بستان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد أحمد عبد المطلب عزب
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد السيد إبراهيم البساطي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد شحاتة عبد الحميد الشرقاوي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد عبد الرحمن سلامة
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله النجار

Arrasikhun Journal، Volume 12, Issue 1, March 2026

ISSN: 2462-2508

دور الإعراب في توضيح المعنى في اللغة العربية

مزاحم أبو بكر مزاحم
طالب ماجستير قسم اللغة العربية وآدابها كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية
muzaaxim@gmail.com

الأستاذ المشارك الدكتور: محمد إبراهيم بخيت
عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية وآدابها كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية
mohamed.bakhet@mediu.my

الملخص

يتمحور المبحث الأول حول كون الإعراب في اللغة هو الإبانة والإفصاح والتحسين، بينما يمثل في الاصطلاح النحوي التغير الذي يطرأ على أواخر الكلمات نتيجة اختلاف العوامل الداخلة عليها، وهو ما يميزه عن "البناء" الذي يعبر عن ثبات أواخر الكلمات مهما تغير موقعها. وتتجلى العلاقة بين الإعراب والمعنى في كون العلامة الإعرابية أداة دلالية مركزية لا غنى عنها في التركيب اللغوي العربي؛ فهي الوسيلة التي تميز بين المعاني الوظيفية المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وبدونها يلتبس القصد وتختفي الفروق الجوهرية التي يقصدها المتكلم، مما يجعل الإعراب التطبيق العملي للنحو الذي يبرز الصورة الذهنية الكامنة في الألفاظ. ويركز المبحث الثاني على الأثر التطبيقي للإعراب في توجيه الدلالة، حيث تُعد الحركة الإعرابية قرينة سياقية تحدد المراد بدقة، كما ظهر في قوله تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}، إذ لولا حركة الإعراب لفسد المعنى العقدي. كما يمتد أثر الإعراب ليشمل ظاهرة "التقديم والتأخير" التي ارتبطت عند النحاة كالخليل وسيبويه بالقصد والنية؛ فتقديم المفعول أو الخبر لا يكون حسناً إلا إذا حافظ الإعراب على الوظيفة النحوية الأصلية ومنع اللبس، ويؤكد هذا المبحث أن ترتيب الجملة وحركات أواخرها ليسا مجرد قواعد شكلية؛ بل هما نظام دقيق يضبط بنية الخطاب ويحمي المعنى من التشتت أو الاضطراب عند الانتقال من النحو النظري إلى الاستعمال الفصيح.

Abstract

This study examines the role of inflection (iʿrāb) in clarifying meaning in the Arabic language. Linguistically, iʿrāb denotes clarity and expression, while in grammatical terminology it refers to the variation in word endings resulting from syntactic factors, distinguishing it from fixed forms (bināʾ). Using a descriptive and analytical methodology, the study demonstrates that inflectional markers serve as primary disambiguating mechanisms within Arabic syntactic structure, distinguishing between functional roles such as subject, object, and genitive relationships. Without these markers, intended meanings may become ambiguous and essential distinctions obscured. The study further explores the applied role of inflection in guiding interpretation, showing how inflectional endings function as precise contextual indicators, as exemplified in Qur'an 35:28. It also examines their role in syntactic variation, including fronting and postponement, emphasizing that such constructions remain meaningful only when inflection preserves grammatical function and prevents ambiguity. The study concludes that inflection constitutes a precise linguistic system that regulates discourse structure and safeguards meaning in both theoretical and applied contexts.

مقدمة البحث

تعد اللغة العربية لغة دقيقة البناء، عميقة الدلالة، ويقف **الإعراب** فيها حجر زاوية يربط بين استقامة اللفظ وجلاء المعنى، فليس الإعراب مجرد حركات شكلية تُزين أواخر الكلم، بل هو نظام وظيفي متكامل ونتاج لعملية عقلية تهدف إلى الإبانة والإفصاح عن مقاصد المتكلم. يسعى هذا البحث إلى سبر أغوار العلاقة الوثيقة بين القواعد النحوية والمعاني الدلالية، مستعرضاً آراء كبار النحاة ومستشهداً بنماذج من الذكر الحكيم وكلام العرب.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في التساؤل عن مدى استقلالية الإعراب كقاعدة نحوية جافة بعيداً عن المعنى؛ وهل يمكن اعتبار الحركات الإعرابية مجرد تابع للعوامل اللفظية أم أنها انعكاس مباشر للمراد الدلالي؟ وتبرز المشكلة بوضوح عند حدوث تعارض ظاهري بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، مما يضع الباحث أمام ضرورة إيجاد منهج يوازن بين اللفظ والمقصد.

أهمية البحث:

1- **تأصيل مفهوم الإعراب:** الربط بين المعنى اللغوي (الإبانة) والمعنى الاصطلاحي النحوي.

2- **صيانة المعنى:** إبراز دور الإعراب في حماية النص (خاصة القرآن الكريم) من اللحن الذي يفسد العقيدة والدلالة.

3- **فهم عبقرية اللغة:** الكشف عن القرائن اللفظية (كالحركة والرتبة) وأثرها في توجيه الفهم.

4- **تفعيل النحو الوظيفي:** الانتقال من دراسة النحو كقواعد صماء إلى دراسته كأداة تحليلية للمعاني والخطاب.

أسئلة البحث:

1- ما هو الجوهر اللغوي للإعراب، وما هو الفارق الجوهري الذي يميزه عن البناء في النظام النحوي؟

2- كيف تساهم العلامة الإعرابية في خدمة التركيب اللغوي وتمييز المعاني الوظيفية؟

3- أيهما يمثل أصلاً للآخر عند التحليل النحوي: الإعراب أم المعنى؟ وكيف يتم التعامل عند تعارضهما؟

4- ما مدى تأثير تغير الحركة الإعرابية في ضبط الدلالة وتوجيه الفهم، لا سيما في النص القرآني؟

5- ما هي الضوابط الإعرابية التي تحكم ظاهرتي: التقديم والتأخير في الجملة العربية؟

أهداف البحث:

1- **توضيح الدور الوظيفي للإعراب:** الكشف عن كون الإعراب أداة دلالية وليس مجرد تغيير شكلي في أواخر الكلمات.

2- **إبراز العلاقة التبادلية بين اللفظ والمعنى:** تحليل كيف يخدم الإعراب "الصورة الذهنية" الكامنة في الألفاظ ويخرجها للحيز المنطوق.

3- **دراسة القرائن السياقية:** بيان أثر الحركات الإعرابية في تحديد المراد في النصوص العالية، وعلى رأسها القرآن الكريم.

4- **تقصي القواعد الضابطة للتركيب:** فحص أثر الإعراب في استقامة ظواهر التقديم والتأخير والحفاظ على المعنى من اللبس.

مصطلحات البحث:

1- **الإعراب:** لغةً هو: الإبانة، واصطلاحاً هو التغير الذي يطرأ على أواخر الكلمات بتغير العوامل.

2- **البناء:** هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة مهما تغير موقعها الإعرابي أو دخلت عليها العوامل.

3- **المعنى (الدلالة):** هو القصد والفحوى والصورة الذهنية التي يريد المتكلم إيصالها للمتلقي عبر اللفظ.

4- **التقديم والتأخير:** هو نقل عنصر من عناصر الجملة عن رتبته الأصلية لغرض دلالي أو بلاغي مع المحافظة على الوظيفة النحوية.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على دراسة علاقة الإعراب بالمعنى، وأثره في توجيه الدلالة والتقديم والتأخير.
- **الحدود الزمنية والمصادر:** يركز البحث على آراء النحاة القدامى (كالخليل، سيبويه، ابن جني) كنماذج للتأسيس النحوي الأصيل.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على **المنهج الوصفي التحليلي؛** وذلك من خلال وصف الظاهرة النحوية (الإعراب) وتتبع تعريفاتها، ثم تحليل الشواهد القرآنية والشعرية لبيان أثر الحركة الإعرابية في توجيه المعنى، مع الربط بين القواعد النظرية والتطبيق الفصيح.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: (العلاقة بين الإعراب والمعنى في النحو العربي) – ضياء فاخر.

أوجه التشابه: تتفق مع بحثنا في التأكيد على أن الإعراب هو وسيلة لكشف المعاني الوظيفية كالفاعلية والمفعولية.

أوجه الاختلاف: ركزت تلك الدراسة على الجانب النظري العام، بينما يركز بحثنا الحالي بشكل أعمق على الجانب التطبيقي في التقديم والتأخير وأثره في صيانة النص القرآني.

الدراســـة الثانية: (أثر النحاة في البحث البلاغي) – عبد القادر حسين.

- **أوجه التشـابه:** تلتقي مع البحث في دراسة ظاهرة التقديم والتأخير وربطها بالنية والقصـــد عند النحاة الأوائل.

- **أوجه الاختلاف:** البحث يتناول الإعراب ككـل (تعريفـاً وعلاقـة وأثراً)، بينمـا ركزت تلـك الدراســـة على الجوانب البلاغية الناتجة عن القواعد النحوية فقط.

إجراءات البحث:

1- **الاســـتقراء:** جمع المـادة العلميـة المتعلقـة بتعريفات الإعراب والبناء من أمات الكتب النحوية واللغوية.

2- **التصـــنيف:** تقســـيم البحث إلى مبحثين؛ الأول للمفـاهيم والعلاقـة النظريـة، والثـاني للأثر التطبيقي والدلالي.

3- **التحليل الاستشـهادي:** اختيار نماذج من القرآن الكريم وكلام العرب وتحليل أثر الحركة الإعرابية فيها مثال: قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ**﴾ (فاطر، آية: 28).

4- **المقارنة:** الموازنة بين آراء النحاة (كالخليل وســـيبويه وابن جني) في قضـــايا التقديم والتأخير والتقدير.

5- **الاســـتنتاج:** اســـتخلاص النتائج النهائية والتوصـــيات التي تخدم تعليم النحو العربي وتوظيفه وظيفياً.

هيكل البحث

المبحث الأول: مفهوم الإعراب وعلاقته بالمعنى

المطلب الأول: تعريف الإعراب لغةً واصـــطلاحاً والفرق بينه وبين البناء

المطلـب الثـاني: العلاقـة بين الإعراب والمعنى في التركيب اللغوي

المبحث الثاني: أثر الإعراب في اختلاف المعنى

المطلب الأول: تغيّر المعنى بتغيّر الحركة الإعرابية

المطلـب الثـاني: أثر الإعراب في التقـديم والتـأخير والحذف والتقدير

المبحث الأول: مفهوم الإعراب وعلاقته بالمعنى

المطلب الأول: تعريف الإعراب: لغةً واصـــطلاحًا والفرق بينه وبين البناء

أولاً: تعريف الإعراب لغة:

الإعراب: مصـدر أعرب يعرب، والفعل (أَعْرَبَ) في جميع تقلباته التركيبية يعطي معنى أوضـــح وأفصـــح وأبان، ومثله الفعل (عَرَّبَ) بتشـــديد الراء الذي

مصدره التعريب، وقال الأزهري: (الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة) وهما من الثلاثي عرب[1].

والإعراب لغة: الإبانة والإيضاح، يقال: أعرب الرجل عن حاجته أي أبان عنها وصرّح بها[2].

ويأتي الإعراب أيضًا بمعنى التحسين، كقولهم: أعربت الشيء: أي حسنته، وبمعنى التغيير، يقال: عَرِبَت المعدة أي تغيّرت، وأعربها الله أي غيّر حالها [3].

وقيل هو مأخوذ من عَرِبَت معدته إذا فسدَت، فالإعراب على هذا المعنى إزالة الفساد، فالهمزة فيه للسلب، أي: إزالة العيب والتشويش، ويأتي كذلك بمعنى الانتقال والجولان، فيقال: عربت الدابة أي جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها أي أجالها [4].

ومهما تعددت المعاني التي تؤديها كلمتا الإعراب والتعريب – فإننا نجد مآل تلك المعاني إلى المعنى الأساسي وهو الإبانة والإفصاح:

1- جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (الثيب تعرب عن نفسها) [5] أي تفصح وتبين.

2- فقد جاء في اللسان: (أعرب عنه لسانه، وعَرَّبَ أي أبان وأفصح) [6].

3- يقال (عرب منطقه) أي هذبه من اللحن [7] و (أعرب كلامه) إذ لم يلحن فيه [8].

4- يأتي الإعراب والتعريب بمعنى الرد عن القبيح: يقال: عرب عليه: قبح عليه كلامه [9]، والإعراب: ردك الرجل عن القبيح [10].

ثانياً: تعريف الإعراب اصطلاحاً:

الإعراب اصطلاحاً: هو تغيير يطرأ على أواخر الكلمة نطقاً وضبطاً حسب موقعها فى الجملة، والعوامل الداخلة عليها [11].

ومن تعريفات النحاة للإعراب:

(1) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تهذيب اللغة، ط/1 – 2001م، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ج/2، ص219.

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط/1 - 1997 - 2024 م، دار القلم بدمشق، ج/1، ص115.

(3) أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، د/ط – د/ت، مؤسسة الرسالة – بيروت، ص143.

(4) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، الاشتقاق، ط/1 – 1991م، دار الجيل، بيروت – لبنان، ص361.

(5) ابن وهب، موطأ ابن وهب الصغير، ط/1 – 2002م، مكتبة جامع العلوم والحكم - المدينة المنورة، ج/1، ص305.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ط/3 – 1414هـ، دار صادر – بيروت، ج/1، ص588.

(7) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص589.

(8) ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح، ط/1 – 1988م، د/ن، ص85.

(9) نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ط/1 – 1999م، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، ج/7، ص4499.

(10) علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، المنجد في اللغة، ط/2 – 1988م، عالم الكتب القاهرة، ص128.

(11) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط/1 – 2000م، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ج/1، ص56.

1- ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف [1].

2- تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً [2].

3- تغيير العلامة التى فى آخر اللفظ بسبب تغيير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل[3].

ثالثاً: الفرق بين الإعراب والبناء:

الفرق بين الإعراب والبناء: هو أن الإعراب هو تغيّر أواخر الكلمات واختلافها باختلاف العوامل الداخلة عليها، ويكون هذا التغيّر بالحركات الظاهرة أو المقدّرة، أو بالسكون أو بالحروف النائبة عن الحركات، كالرفع والنصب والجر والجزم، ويقع في الأسماء المتمكنة وبعض الأفعال، أمّا البناء فهو خلاف ذلك؛ إذ يقتضي ثبوت آخر الكلمة على حالة واحدة لا تتغير بتغيّر العوامل، وهو الأصل في حروف المعاني، ويلحق بعض الأسماء لمشابهتها الحروف أو لافتقارها، وبذلك يقوم الإعراب على التغيّر والدلالة على المعاني، بينما يقوم البناء على الثبات وعدم التأثّر بالعوامل[4].

ويمكن القول: إن الفرق بين الإعراب والبناء بشكل موجز هو أن الإعراب يقوم على تغيّر أواخر الكلمات؛ تبعاً للعوامل لإظهار المعاني وتمييزها، في حين يقوم البناء على ثبات آخر الكلمة وعدم تأثّره بالعوامل، وهو ما يبرز الفارق الجوهري بينهما في النظام النحوي العربي.

المطلب الثاني: العلاقة بين الإعراب والمعنى في التركيب اللغوي

أولاً: تعريف المعنى:

أ- المعنى لغة:

جاء في الصحاح للجوهري: "وعنيتُ بالقول كذا، أي: أردتُ وقصدتُ، ومعنى الكلام ومَعْناتُهُ واحدٌ، تقولُ: عرفتُ ذلك في معنى كلامه وفي مَعْناة كلامه، وفي مَعْني كلامه، أي فحواه" [5].

وخلاصة تعريفه للمعنى هو المقصود من الكلام أو المراد منه وفحواه.

وهذا المعنى قريب مما جاء به ابن فارس وأبو هلال العسكري من أن "المعنى هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بحث عنه، يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشعر، أي الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ، والدليل على القياس قول العرب: لم تعن هذه الأرض شيئا ولم تعن أيضاً، وذلك إذا لم

(1) ابن مالك الطائي الجياني، شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ط/1 – 1990م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ج/1، ص33.

(2) ابن آجُرُّوم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، متن الآجرومية، ط/1 – 1998م، دار الصميعي، ص6.

(3) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مصر، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، د/ط – د/ت، د/ن، ص35.

(4) أبو علي النحوي، المسائل العسكريات في النحو العربي، ط/1 – 2002م، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان – الأردن، ص109.

(5) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط/4 – 1987م، دار العلم للملايين – بيروت، ج/6، ص2440.

تنبت، فكأنها إذ كانت كذا فإنها لم تفد شيئا ولم تبرز خيراً [1].

ويتضح مما سبق أن المعنى في اللغة هو الفحوى والمقصود أو المراد من الكلام.

ب- **المعنى اصطلاحاً:**

أورد علي الجرجاني في كتابه التعريفات تعريفاً للمعنى قال فيه: "المعاني: هي الصورة الذهنية؛ من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنها تقصد باللفظ سميت: مفهوماً، ومن حيث إنه مقول في جواب ما هو سميت: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سميت حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار سميت هوية [2].

ويتضح مما سبق أنَّ الجرجاني ينظر إلى المعنى بوصفه صورةً ذهنيةً مجردةً تتكوَّن في العقل، وتُجعل الألفاظ دالّةً عليها للإفهام والتخاطب، فهي الأصل الذي تشير إليه الكلمات، وهذه الصورة الذهنية تتعدّد أسماؤها بحسب الاعتبار؛ فإن نُظر إليها من حيث قصدها باللفظ سُمّيت مفهوماً، وإن اعتُبرت جواباً عن سؤال «ما هو» سُمّيت ماهية، وإن وُجد لها تحقّق في الواقع الخارجي سُمّيت حقيقة، وإن لوحظ تميّزها عن غيرها من المعاني سُمّيت هوية، وبذلك يبيّن الجرجاني أن اختلاف المصطلحات لا يرجع إلى تعدد المعنى ذاته، بل إلى تنوّع الزوايا التي يُنظر إليه منها.

ثانياً: العلاقة بين الإعراب والمعنى في التركيب اللغوي:

تقوم العلاقة بين الإعراب والمعنى في اللغة العربية على أساسٍ وثيق؛ إذ إن الإعراب في أصل معناه اللغوي يدل على الإبانة والإفصاح، وهذا المعنى اللغوي ينسجم تماماً مع وظيفته الاصطلاحية في النحو، حيث يُعدّ وسيلةً أساسيةً لكشف المعاني الكامنة في التركيب اللغوي، ويقابل الإعراب في النظام النحوي البناء، إذ يقوم الإعراب على التغيّر تبعاً للعوامل، بينما يقوم البناء على الثبات كما بينت سابقاً.

فأحياناً يطلق على علم النحو إعراب؛ لأن الإعراب جزء من النحو، وسمي الإعراب نحواً لأن أصل النحو قصدك الشيء، تقول: نحو كذا وكذا أي قصدتهن فالمتكلم بالإعراب ينحو الصواب أي يقصده [3]، وقال الله، عز وجل، لنبيه ــ صلى الله عليه ــ: قال تعالى: ﴿**وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ أَعۡمَٰلَكُمۡ**﴾ (محمد، آية: 30) فكان رسول الله ــ **صلى الله عليه** ــ: بعد نزول هذه الآية يعرف المنافقين إذا سمع [كلامهم]، ويستدل بذلك على ما يرى من لحنه، أي ميله في كلامه [4].

(1) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ط/2 – 1969 – 1972م، شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ج/4، ص149.

(2) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ط/1 – 1983م، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ص220.

(3) أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي، الملاحن، ط/1 – 1996م، دار الجيل، بيروت – لبنان، ص924.

(4) سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحَاري، الإبانة في اللغة العربية، ط/1 – 1999م، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط – سلطنة عمان، ج/1، ص91.

فالإعراب فرع من النحو وجزء منه، وقد أشـــار ابن جني إلى علاقـة الإعراب بالنحو من خلال تعريفـه للنحو بقولـه: "هو انتحـاء سمـت كلام العرب في تصـــرفه من إعراب وغيره كـالتثنية والجمع والتحقير والتكسـير والإضـافة والنسـب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهـل اللغـة العربيـة بأهلهـا في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم" [1]، فالإعراب من خلال هـذا التعريف أخص من النحو، والنحو أعم وأشمل، وتبـدو أهميـة الإعراب الكبيرة، ومهمتـه التي ينهض بها من خلال تعريف ابن جني؛ لأنه ذكر الإعراب مصرحاً باسمه في حين أشار إلى فروع النحو الأخرى بكلمة (غيره) [2].

وتتضح العلاقة بين الإعراب والتركيب، لأن الإعراب لا يقوم إلا من خلال تركيـب الكلام وتأليفـه، ولا يكون تركيـب في العربيـة من غير إعراب، وقـد ذكر ابن الحاجب العلاقة بين الإعراب والتركيب في النحو بقولـه: "فـالمقصـــود الأهم من علم النحو معرفـة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب"، فظـاهر كلامـه أن غـايـة النحو هي معرفـة الإعراب الحاصـــل بالتركيب، فإن عرف، اتضـــحت المعاني، فأفصح عنها لدى المتكلم، وفهم المقصود منها لدى المتلقي [3].

وكان للإعراب مفهوم ضـــيق عند النحاة وهو: تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً [4].

وقد ربط ابن يعيش هذا التغيير لأواخر الكلم بالإنابة عن المعـاني، فقـال: "والإعراب بالإنابـة عن المعـاني باختلاف أواخر الكلم" [5].

فمن خلال هذا المفهوم يكون الإعراب هو العلامات الإعرابية فقط، فهناك قرائن لفظية أخرى هي: الرتبة، والصـــيغة، والمطـابقـة، والربط والتضـــام، والأداة، والنغمـة، وبهـذا المفهوم يكون الإعراب فرعـا للمعنى النحوي، الذي هو المعنى الوظيفي من خلال التركيب [6].

وهنـاك ارتبـاط بين معنى الإعراب اللغوي ومعنـاه الاصـــطلاحي وأظهر هذا الارتباط الزجاجي بقوله: "الإعراب الحركـات المبينـة عن معـاني اللغـة" [7]، والمعاني المقصودة هي المعاني النحوية أو الوظيفية التي تبين عنها حركات الإعراب المختلفة كمعنى الفاعلية، والمفعولية، والإضـــافة، والحال، وغيرها من المعاني

(1) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصـــائص، ط/4 – د/ت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج/1، ص35.

(2) نفس المرجع.

(3) ضـــياء فاخر جبر، العلاقة بين الإعراب والمعنى في النحو العربي، مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية، المجلد التاسع والعشرين، العدد الثالث عشر بعد المئة/2018م، ص931.

(4) ابن آجُرُّوم محمد بن محمد بن داود الصـــنهاجي، متن الآجرومية، مرجع سابق، ص6.

(5) يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي الســـرايا محمد بن علي، شـــرح المفصـــل للزمخشـــري، ط/1 – 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج/1، ص197.

(6) تمـام حســـان عمر، اللغـة العربيـة معنـاهـا ومبنـاهـا، ط/5 – 2006م، عالم الكتب، ص205.

(7) أبو القـاســـم الزَّجَّـاجي، الإيضـــاح في علـل النحو، ط/5 – 1986م، دار النفائس – بيروت، ص91.

المستفادة من التركيب [1].

وقد ذكر أحمد بن فارس حقيقة دلالة حركات الإعراب وإبانتها عن المعاني النحوية المختلفة في التركيب بقوله: "من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو من أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد" [2]. وذكر أيضاً أن الحركات تبينت عن المعنى بقوله: "فأما الإعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين" [3].

فالإعراب في معناه الاصطلاحي الواسع هو الجانب التطبيقي لعلم النحو النظري، وعبر عن ذلك المفهوم عباس حسن بقوله في الإعراب: "هو التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة، ببيان ما في الكلام من فعل، أو فاعل، أو مبتدأ، أو خبر، أو مفعول به، أو حال، أو غير ذلك من أنواع الأسماء، والأفعال، والحروف، وموقع كل منها في جملته، وبنائه، واعرابه، أو غير ذلك"[4].

وخلاصة القول أن الإعراب في العربية ليس مجرد تغيّر في أواخر الكلمات، بل هو أداة دلالية فاعلة تُسهم إسهاماً مباشراً في توضيح المعنى وكشف المقاصد، إذ تتجلّى وظيفته في بيان العلاقات النحوية داخل التركيب، وتمييز الوظائف الدلالية للكلمات، مما يجعل فهم المعنى رهيناً بصحة الإعراب ودقته، ويؤكد المكانة المركزية للإعراب في بناء الخطاب العربي وفهمه.

المبحث الثاني: أثر الإعراب في اختلاف المعنى

المطلب الأول: تغيّر المعنى بتغيّر الحركة الإعرابية

نبه العلماء على عدم إغفال المعنى عند النظر في الإعراب وعدم الوقوف عند ظاهر المعنى، فقد يكون تفسير المعنى مخالفا لتقدير الاعراب، وهنا يعقد ابن جني للعلاقة بين النحو والتفسير في كتابه الخصائص بابا بعنوان (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) لتتم الفائدة من هذه العلاقة فيقول: "فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك واياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه" [5].

ومما يدلّ على ذلك أيضاً ما تابعه العلماء من شواهد

(1) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، مسائل خلافية في النحو، ط/1- 1992م، دار الشرق العربي – بيروت، ص93.

(2) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط/1 – 1997م، محمد علي بيضون، ص43.

(3) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، مرجع سابق، ص143.

(4) عباس حسن، النحو الوافي، ط/15 – د/ت، دار المعارف، ج/1، ص74.

(5) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج/1، ص284 – 285.

أخرى في الشعر والقرآن وهذا ما قصده الخليل حين سأله سيبويه عن إعراب قول مرة وعن وجوه إعراب كلام مرة أخرى إذ كان يجيبه بحسب ما يقدر عليه من معنى [1]. وتبعهما في هذا الاتجاه كثير من العلماء.

ففي تفسير قول الشاعر: أزمان قومي والجماعة كالذي ... منع الرّحالة أن تميل مميلا [2].

ومن هذا الباب نجد في تفسير الشعر والآيات ما يوضح العلاقة بين الإعراب والمعنى ويقول ابن عصفور: "فإنما نصب (الجماعة) لأن قومي محمول على إضمار فعل كأنه قال: "أزمان كان قومي والجماعة" ألا ترى أن المعنى على ذلك" [3]، وفي قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ (القمر، آية: 52)، قالوا: ولا يصح نصب "كل" لأن تقدير تسليط الفعل عليها إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، حتى يصح تسليط "فعلوا" على "كل شيء" وإنما المعنى: وكل شيء مفعول لهم، ثابت في الزبر، وهو مخالف لذلك المعنى، فرفع "كل" واجب على الابتدائية، والفعل المتأخر صفة له أو لـ"شيء" و "في الزبر" خبر "كل"[4].

وفي هذا الشأن ينبهنا ابن جني على مسألة أفرد لها بابا في كتابه (الخصائص) سماه (في تجاذب المعاني والإعراب) بين فيه عناية أستاذه أبي علي الفارسي بهذه المسألة، فكان كثير المراجعة لها وهذه المسألة هي أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك الى أمر، وهذا يمنعك منه فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب [5].

وما يظهر أثر هذه العلاقة بوضوح في بعض آيات القرآن الكريم فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ (الطارق، آية: 8 – 9)، فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الاعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي، أمر لا يجوز فاذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعا منه، احتلت له بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل، حتى كأنه قال في ما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر ودل (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر

(1) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، الكتاب، ط/3 – 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج/1، ص284 – 285.

(2) محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ط/1 – 2007م، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ج/2، ص380.

(3) بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ط/1 – 2010م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ج/2، ص616.

(4) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، مرجع سابق، ج/1، ص452.

(5) محمود محمد الطناحي، مقالات الطناحي، صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب، ط/1 – 1422هـ، دار البشائر الإسلامية بيروت، ج/2، ص441.

على فعله [1]، وفي هذه الأمثلة يتضح أن تقدير الإعراب يجب أن يخضع لما يقتضيه المعنى المقصود.

أما قولهم إن الحركة لا تدل بمفردها على المعنى، كأن تكون الضمة، مثلا، بمفردها علامة للاستفهام أو الفتحة علامة للتعجب ... وإنما بوجودها في السياق وما يقتضيه الحال كانت علامة دالة على المعنى، فجوابه أن "ليس كل حركة اعرابا كما انه ليس كل الكلام معربا" [2] وإننا لا نستطيع أن نقول مثلا: أن الضمة في لفظ (محمد) أو الفتحة في لفظ (محمداً) أن لها دلالة على معنى (لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا وإذا قرنتهما بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام) [3] كذلك نجد في القرآن مثلاً من الألفاظ الصالحة لأن تقرأ رسما لأكثر من وجه كان السياق فيه غالبا يعين قراءته المثلى ويفرض وجهه الأفضل، ولا يعين قراءة ما إلا تحريك الأواخر بالحركة الإعرابية المناسبة.

ومن أوضح الامثلة عليه قوله تعالى:

قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ**﴾ (فاطر، آية: 28) فالمعنى نفسه يفرض رفع العلماء فاعلا، ونصب اسم الجلالة مفعولا، لأن المراد حصر الخوف من الله في العلماء، لا حصر الخوف من العلماء في الله: فإنما يخشى الله حق خشيته العلماء العارفون بجلاله [4].

يتضح من هذه الأمثلة أن الحركة الإعرابية ليست مجرد علامة شكلية على الكلمة، بل هي أداة أساسية لتحديد المعنى وفهم المقصود من الكلام، فكل حركة تتصل بالسياق والدلالة المقصودة، وقد يؤدي تغيّرها إلى اختلاف المعنى بشكل واضح.

ومن ثم، شدّد العلماء على مراعاة المعنى قبل تقدير الإعراب، كما فعل ابن جني والخليل وابن عصفور، ليتمكن الباحث من الجمع بين شكل الكلمة ودلالتها الحقيقية، وهذا يبيّن أن العلاقة بين الإعراب والمعنى علاقة وثيقة، وأن أي تحليل نحوي ناجح لا بد أن يوازن بين العلامة الإعرابية والدلالة المقصودة.

المطلب الثاني: أثر الإعراب في التقديم والتأخير

تناول النحاة القدامى، مسألة التقديم والتأخير بالدراسة والاستقصاء، فيروي الخليل بن أحمد في حديثه عن التقديم والتأخير أنّ بعضه حسن وبعضه قبيح، دون أن يبين السر البلاغي في التقديم، ففي باب الابتداء يستقبح الخليل القول: (قائم زيد)، إذا لم يُجعل قائماً مقدماً، وهذا التقديم عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ويشرح السيرافي وصف الخليل وقوله (قائم زيد بالقبيح، بأنه إذا أراد أن يجعل (قائم) المبتدأ، و (زيد) خبره أو فاعله، وليس بقبيح إذا جعل (قائم) خبراً مقدماً والنية فيه التأخير، كما يُقال: ضرب زيداً ،عمرو،

(1) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج/1، ص258 – 259.

(2) أبو القاسم الزَّجَّاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ص92.

(3) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المقتضب، ط/1 – 1963م، عالم الكتب. – بيروت، ج/4، ص126.

(4) صبحي إبراهيم الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط/1 – 1960م، دار العلم للملايين، ص119.

والنية تأخير زيد الذي هو المفعول، وتقديم عمرو الذي هو الفاعل [1].

فالتقديم عند الخليل يكون على نية التأخير، ويبقى على حكمه الذي كان عليه قبل أن يقدم؛ ((فالخبر في (زيد (قائم) يظل خبراً إذا قلنا: قائم زيد، وتقديم المفعول في ضرب عمرو زيدا يبقى على حاله مفعولا إذا قلنا: ضرب زيدا عمرو، وهذا هو الشرط لحسن التقديم عند الخليل، وبغير مراعاة هذا الشرط يصبح الكلام قبيحاً؛ لأنه إما أن يؤدي إلى لبس؛ كما في تقديم المفعول حين يصبح في فاعلاً، أو يؤدي إلى المحال كما في تقديم الخبر حيث يخبر عن النكرة بالمعرفة)) [2].

وتبيّن هذه الدراسات المبكرة عند الخليل أنّ التقديم والتأخير يرتبط غالباً بالنية والحكم النحوي للكلمة؛ حيث لا يكون التقديم حسناً إلا إذا بقيت الوظيفة الإعرابية للكلمة على ما هي عليه، وقد طور سيبويه هذه الفكرة لاحقاً، ووسّعها لتشمل استخدام همزة الاستفهام، موضحاً العلاقة الدقيقة بين موقع الاسم والفعل في صياغة السؤال، وكيف يؤثر ترتيب الكلمات على دقة الاستفهام وتحديد المسؤول عنه.

وعند حديثه عن همزة الاستفهام يبيّن سيبويه صِلَتها بظاهرة التقديم والتأخير، إذ يرى أنّ الأولى أن يلي اسمُ المسؤول عنه الهمزةَ مباشرةً، وأن يُقدَّم على الفعل، ففي باب "أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيُّهما وأيُّهم" يوضح قائلاً: إنك إذا قلت: «أزيدُ عندك أم عمرو؟» أو «أزيدًا لقيتَ أم بُشرًا؟» فإنما تسأل عن أحد هذين الاسمين لا تدري أيهما المقصود، فكأنك تدّعي وجود أحدهما عند المخاطَب، ولهذا كان تقديم الاسم أولى؛ لأن السؤال منصبٌّ على تعيين أحد الاسمين، فابتدأت بذكر الاسم ليُبيّن لك المخاطَب أيَّهما يريد، وجعلت الاسم الثاني قريناً للأول، بينما جاء ما لا يُسأل عنه بينهما [3].

ويضيف: ولو قلتَ «ألقيتَ زيداً أم عمرواً؟» لكان الكلام صحيحاً حسناً، إلا أن التقديم هنا أبلغ؛ لأن موضع السؤال هو الاسم لا الفعل، ولذلك كان تقديم الاسم في هذا السياق أولى من تأخيره، ولا يكون التأخير جائزًا إلا إذا جاء الاسم في موقع المتأخّر الطبيعي، إذ إنّ الاستفهام متوجّه إلى أحد الاسمين، فناسب البدء بأحدهما [4].

يتضح أن التقديم والتأخير عند النحاة القدامى مثل الخليل وسيبويه يرتبط بالحكم الإعرابي ووظيفة الكلمة، وقد وسّع ابن جني هذا المعنى في الخصائص، فدرس المسألة بشكل تحليلي أدق، محدداً ما يجوز وما لا يجوز من التقديم والتأخير، مع مراعاة القياس والاضطرار.

بحث ابن جني التقديم والتأخير في باب شجاعة العربية، محدداً ما يقبله القياس وما يسهل بالاضطرار، فسمح بتقديم المفعول به أو الظرف على الفاعل،

(1) أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، ط/1 – 2008م، ج/2، ص457.

(2) عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، د/ط – 1998م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص59.

(3) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج/3، ص169.

(4) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج/3، ص170.

وتقديم المستثنى على المستثنى منه، لكنه منع تقديم المستثنى على الفعل الناصب له، وقدم قواعد واضحة لخبر المبتدأ، وكان وأخواتها، وتقديم المفعول لأجله، ورفض تقديم المفعول معه أو التمييز على الفعل، كما وضع قاعدة عامة مفادها أنّه لا يجوز تقديم المرفوع على رافعه، مؤكّداً الالتزام بالوظيفة الإعرابية للكلمة لضمان صحة التقديم والتأخير [1].

ومن خلال هذا العرض يتبيّن أنّ أثر الإعراب في ظاهرة التقديم والتأخير يشكّل محوراً أساسياً في توجيه البنية النحوية وضبط دلالتها عند النحاة القدامى؛ فقد أسّس الخليل لمبدأ بقاء الكلمة على حكمها الإعرابي عند التقديم، وعدّ الخروج عن هذا الأصل باباً للّبس أو فساد المعنى، ثم جاء سيبويه فعمّق هذا الاتجاه وربطه بالسياقات الاستفهامية وغيرها، مبرزاً دقّة ترتيب العناصر في تحديد المسؤول عنه، وتابع ابن جني هذا المسار التحليلي، فوضع ضوابط أدقّ لما يجوز تقديمه وما يمتنع، معتمداً القياس والاضطرار ومؤكداً أن الوظيفة الإعرابية هي التي تحكم حركة التراكيب، وهكذا يظهر أن التقديم والتأخير ليس مجرد تغيير في ترتيب الكلمات؛ بل هو ظاهرة يحكمها الإعراب وتضبطها قواعده، ويؤثر اختلافه في سلامة المعنى ووضوح الدلالة.

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

أولاً: النتائج:

1- **الارتباط الدلالي للإعراب:** الإعراب في جوهره هو "إبانة وتغيير" يهدف لإظهار المعنى، بينما البناء ثبات لا يتأثر بالعوامل، مما يجعل الإعراب ظاهرة حيوية تدور مع المعنى وجوداً وعدماً.

2- **الإعراب كقرينة مانعة للُّبس:** كشف البحث أن الإعراب يمثل "نظام القرائن" الأهم في اللغة العربية؛ فهو ليس مجرد حركات زائدة، بل هو المعيار الوظيفي الذي يفك الاشتباك الدلالي عند تماثل الألفاظ في السياق. فبواسطته يتم التمييز بين المعاني المتكافئة (كالفاعلية والمفعولية)، مما يجعله الضمانة الأساسية لأمن اللبس (Safety from Ambiguity) في الجملة العربية، وهو ما يمنح اللغة مرونتها العالية في التقديم والتأخير دون ضياع القصد.

3- **أولوية المعنى:** المعنى هو الأصل والمحرك الأول للعملية الإعرابية؛ لذا يجب أن يخضع تقدير الإعراب ووجوهه لما يقتضيه المعنى المقصود، مع ضرورة تصحيح طريق التقدير بما لا يفسد الدلالة.

4- **التلازم الوظيفي بين الحركة الإعرابية والسياق العقدي:** خلص البحث إلى أن الحركة الإعرابية في النص القرآني تتجاوز الوظيفة النحوية لتصبح "أداة عقدية" تحدد مراد الشارع؛ حيث أثبت التحليل أن أي انحراف في حركة الإعراب لا يفسد

(1) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج/2، ص384.

اللغة فحسب، بل يؤدي إلى تحريف في التصورات العقدية (كما في آية خشية العلماء)، وبذلك يعد الإعراب حارسًا للدلالة الدينية من التأويلات الفاسدة الناتجة عن اللحن.

5- **انضباط البنية التركيبية:** ظاهرتي التقديم والتأخير ليستا عشوائيتين، بل هما نظام يحكمه الإعراب لضمان بقاء الوظيفة النحوية (مثل بقاء المفعول مفعولاً وإن تقدّم)، وذلك لضمان سلامة الدلالة ومنع اللبس.

ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة تدريس النحو بربطه المباشر بالدلالة والمعنى، لا كقواعد إعرابية معزولة عن سياقها الفهمي.

2- الاعتماد على القرائن السياقية بجانب العوامل اللفظية عند تحليل النصوص المعقدة، لتجنب التقديرات التي تخالف مراد المتكلم.

3- تكثيف الدراسات التي تربط بين علم النحو وعلم التفسير؛ لما بينهما من تداخل وثيق أشار إليه المتقدمون.

4- الاهتمام بظواهر "شجاعة العربية" (كالتقديم والتأخير والحذف) ودراستها من منظور إعرابي بلاغي مشترك.

5- توجيه الباحثين لإعادة قراءة التراث النحوي برؤية لسانية حديثة تبرز الوظيفة التواصلية للإعراب.

فهرس المصادر والمراجع

1- ابن آجُرُّوم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، متن الآجرومية، ط/1 – 1998م، دار الصميعي.

2- ابن منظور، لسان العرب، ط/3 – 1414هـ، دار صادر – بيروت، ج/1.

3- ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح، ط/1 – 1988م، د/ن.

4- ابن وهب، موطأ ابن وهب الصغير، ط/1 – 2002م، مكتبة جامع العلوم والحكم - المدينة المنورة، ج/1.

5- أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، مسائل خلافية في النحو، ط/1- 1992م، دار الشرق العربي – بيروت.

6- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ط/2 - 1969 - 1972م، شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ج/4، ص149.

7- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ط/4 – د/ت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج/1.

8- أبو القاسم الزَّجَّاجي، الإيضاح في علل النحو، ط/5 – 1986م، دار النفائس – بيروت.

9- أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي، الملاحن، ط/1 – 1996م، دار الجيل، بيروت – لبنان، ص924.

10- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، الاشتقاق، ط/1 – 1991م، دار الجيل، بيروت – لبنان.

11- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط/1 - 1997 - 2024 م، دار القلم بدمشق.

12- أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، ط/1 – 2008م، ج/2.

13- أبو علي النحوي، المسائل العسكريات في النحو العربي، ط/1 – 2002م، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع عمان – الأردن.

14- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط/4 – 1987م، دار العلم للملايين – بيروت، ج/6، ص2440.

15- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط/1 – 1997م، محمد علي بيضون.

16- أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، د/ط – د/ت، مؤسسة الرسالة – بيروت.

17- بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، ط/1 – 2010م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ج/2.

18- تمام حسان عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، ط/5 – 2006م، عالم الكتب.

19- خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط/1 – 2000م، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ج/1.

20- سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحَاري، الإبانة في اللغة العربية، ط/1 – 1999م، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط – سلطنة عمان، ج/1.

21- صبحي إبراهيم الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط/1 – 1960م، دار العلم للملايين.

22- ضياء فاخر جبر، العلاقة بين الإعراب والمعنى في النحو العربي، مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية، المجلد التاسع والعشرين، العدد الثالث عشر بعد المئة/2018م.

23- عباس حسن، النحو الوافي، ط/15 –

د/ت، دار المعارف، ج/1.

24- عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، د/ط – 1998م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

25- علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، المنجد في اللغة، ط/2 – 1988م، عالم الكتب القاهرة.

26- علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ط/1 – 1983م، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ص220.

27- عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، الكتاب، ط/3 – 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج/1.

28- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مصر، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، د/ط – د/ت، د/ن، ص35.

29- محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تهذيب اللغة، ط/1 – 2001م، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

30- محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، شرح تسهيل الفوائد، ط/1 – 1990م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ج/1.

31- محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ط/1 – 2007م، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ج/2.

32- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المقتضب، ط/1 – 1963م، عالم الكتب. – بيروت، ج/4.

33- محمود محمد الطناحي، مقالات الطناحي، صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب، ط/1 – 1422هـ، دار البشائر الإسلامية بيروت، ج/2.

34- نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ط/1 – 1999م، دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان، ج/7.

35- يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل للزمخشري، ط/1 – 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج/1.